المدخل الاجتماعي
لقضايا الإصلاح العربي

مقدمة: -

يكتسب الحديث عن قضايا الإصلاح العربي أهمية ومصداقية من حقائق أساسية تتصل بوضع المجتمع العربي في إطار نظامنا العالمي المعاصر، وضرورة تطوير الشروط الملائمة لتحقيق إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي انطلاقا من وضعه واتساقًا مع إمكانياته، وحتى يتحقق ذلك فإنه من الضروري التأكيد على مجموعة من الحقائق الأساسية:

1 – وتتمثل القضية الأولى في امتلاك المجتمع العربي للشروط والموارد الملائمة لتحقيق التقدم. ومطلوب من العقل العربي ترشيد الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في ظل ظروف أو شروط ملائمة بما يدفع التقدم العربي في أكثر المسارات إنجازًا.

2 – إنه إذا كانت المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، هي العنصر المحوري الذي يشكل التفاعل في نظامنا العالمي المعاصر، فإنه من المهم أن يسعى العالم العربي بإيجابية للاستفادة من مخزون المعرفة وتكنولوجيا المعلومات المتاحة على الصعيد العالمي، حتى يمتلك القدرات للتطوير الذاتي للمعرفة والتكنولوجيا بهدف الإسهام الإيجابي – وبندية – في تطوير المعرفة وتكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي، خاصة أنه يمتلك الآن المؤسسات العلمية التي تيسر له ذلك. فقط تحتاج إلى ترشيد أدائها حتى تؤدى دورها بفاعلية.

3 – أن العالم العربي يشغل مكانة محورية في التفاعل أو الحوار الحادث والمستمر بين الحضارات، ومن الضروري أن نعمل على تطوير بنيته الاجتماعية، بما يكسبه القدرة والفاعلية حتى يكون فاعلاً نشطًا وإيجابيًا ومؤثرًا في الحوار الدائر بين الحضارات.

4 – أن المجتمع العربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، وقد آن الأوان لترشيد الاستفادة الرشيدة من إمكانياته لتأسيس بناء مجتمع عربي قوى ومتماسك يمتلك القدرات التي تيسر له حل مشكلاته، ومن ثم الانطلاق بقوة وعافية لتحقيق التقدم، والمشاركة في المستقبل من مكانة الفاعل وليس مكانة المتلقي.

في ضوء الحقائق السابقة فإننا نعتقد أن الأبعاد الاجتماعية للإصلاح العربي ينبغي أن تركز على الجوانب أو الأبعاد الرئيسية التالية:

أولا التطوير العلمي والمعرفي:

من الطبيعي أن تسعى السياسات الاجتماعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من الموارد المتاحة لبناء مجتمع المعرفة، أي المجتمع القادر على الاستيعاب السهل للمعرفة، بهدف تطوير مخزونه المعرفي، حتى يمتلك القدرة أو الطاقة الذاتية لإبداع المعرفة، والتطوير الذاتي لتكنولوجيا المعلومات، بما يجعله فاعلاً نشطًا وإيجابيًا له تأثيره وإسهامه الإيجابي. وإذا كان المجتمع العربي يمتلك قاعدة كبيرة من المؤسسات التعليمية والعلمية والبحثية التي تنتشر على خريطته، فإن ما نحتاجه هو البحث في الأساليب والسياسات والبرامج التي ترشد أداء هذه المؤسسات، ويعظم من فاعليتها وإسهامها. في هذا الإطار فإننا نقترح معالجة القضايا التالية:

1 – متطلبات وآفاق تطوير التعليم في المجتمع العربي.

2 – دور الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في تطوير المعرفة العربية.

3 – آفاق جديدة لأخلاقيات البحث العلمي في المجتمع العربي.

4 – الشروط الملائمة للإبداع والتطوير والتكنولوجي في المجتمع العربي.

5 – شروط واحتياجات بناء مجتمع العلم والمعرفة في العالم العربي.

ثانيًا الاستقرار الاجتماعي للمجتمع العربي:

وعلى هذا البعد الاجتماعي ينبغي أن يتعرض المؤتمر لدراسة الظروف وتحديد المشكلات التي تؤثر على استقرار المجتمع العربي، بتأكيد أن المجتمع المستقر، هو المجتمع القادر على تحقيق التراكم في مختلف جوانب تطوره، وهو أيضا المجتمع الذي يمتلك القدرة على ترشيد الاستفادة من إمكانياته في دفع حركته إلى المستقبل. ويتحقق ذلك إذا تمكن المجتمع من تحقيق درجة عالية من التماسك الاجتماعي بين عناصره ومكوناته، بما يجعل من هذه العناصر قيما مضافة لفاعليته، ويجنبه أي فاقد أو خسائر اجتماعية، وفي نطاق هذا البعد فإنه يمكن معالجة عدة قضايا منها:

1 – أوضاع العدالة الاجتماعية في المجتمع العربي.

2 – مظاهر التمييز المعوقة للتقدم في المجتمع العربي (الدين، العرق، النوع).

3 - جدل الوحدة والتنوع في المجتمع العربي (أوضاعه السلبية والإيجابية).

4 – مظاهر التهميش في المجتمع العربي، البحث عن سياسات للإدماج الاجتماعي.

5 – حالة حقوق الإنسان في المجتمع العربي.

ثالثا: آفاق التنمية والتنمية المستدامة في المجتمع العربي:

وفي نطاق هذا الجانب يمكن التعرض لقضايا ومشكلات التنمية العربية وأبعادها الأساسية. وما هي الظروف التي قلصت من انطلاق معدلات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في العالم العربي في المرحلة السابقة. وما هي الشروط والسياسات الأكثر ملائمة لتحقيق التنمية العربية، سواء على الصعيد القطري أو العربي، وكذلك معايير العلاقة الإيجابية المتبادلة بين التنمية القطرية والتنمية على مستوى المجتمع العربي. ثم ما هي التحولات التي يمكن التوجه من خلالها لتأسيس وتفعيل جهود التنمية المستدامة، وهى الجهود التي تسعى إلى تأكيد إسهام كل العناصر التي يمكنها أن تشكل طاقات دافعة للتنمية، بما يحقق ثلاثة شروط. الأول الاستغلال الأمثل والمتعاظم النتائج للموارد، والثاني التعبئة القومية لشركاء التنمية، والثالث التوزيع العادل لنتائج التنمية على البشر في المجتمع. في هذا الإطار يمكن معالجة عدة قضايا.

1 – مشكلات التنمية والتحديث الاجتماعي في العالم العربي.

2 – التنمية البشرية وتطوير قدرات البشر في المجتمع العربي.

3 – ترشيد التحضر ومواجهة العشوائيات في المجتمع العربي.

4 – احتياجات تطوير نوعية الحياة في المجتمع العربي.

5 – دور المجتمع المدني في بناء التنمية في المجتمع العربي.

6 – الشروط والمداخل الملائمة للتنمية المستدامة في المجتمع العربي.

7 - تطوير البيئة العربية، البحث عن البرامج والسياسات الملائمة

رابعًا الأسرة والسكان في المجتمع العربي:

في إطار هذا الجانب يمكن التعرض للقضايا المتعلقة بالمسألة السكانية في المجتمع العربي، سواء فيما يتعلق بتحقيق التوازن السكاني، أو تنمية الموارد البشرية، أو ترشيد السياسات السكانية. بالإضافة إلى ذلك يمكن معالجة بعض المشكلات السكانية والأسرة في المجتمع العربي، كقضايا سوء التوزيع السكاني، تنظيم الخصوبة السكانية العالية، إلى جانب رصد مشكلات الأسرة العربية المعاصرة، واستكشاف السياسات الاجتماعية لمواجهة المشكلات والظواهر السلبية التي تؤثر على بناء وأدوار الأسرة العربية، إضافة إلى استكشاف الظروف الملائمة لأداء الأسرة العربية لأدوارها بفعالية في اتجاه تحقيق التنمية والتقدم في نطاق ذلك يمكن تناول عدة قضايا:

1-الأوضاع والمشكلات السكانية في المجتمع العربي.

2-حالة ومشكلات الأسرة في المجتمع العربي.

3-شروط السياسة السكانية الرشيدة في المجتمع العربي.

4-تطوير أوضاع الأسرة كمدخل لمواجهة المشكلة السكانية في المجتمع العربي.

5-دور المنظمات غير الحكومية لتطوير أوضاع الأسرة والسكان في المجتمع العربي.

خامسًا الفئات الاجتماعية بين التهميش والإدماج:

وفي هذا الجانب يمكن تناول قضايا التهميش والإدماج الاجتماعي. وإذا كان المجتمع العربي يعانى من تهميش بعض الفئات الاجتماعية، ومن ثم إقصائها أو استبعادها من المشاركة الفعالة في تنمية وتطوير المجتمع، فإن من أهم أسس الإصلاح العربي أن تتم دعوة هذه الفئات للمشاركة في حركة المجتمع، وتوفير الشروط لإعادة إدماجها، بما يشكل من مشاركة وإعادة إدماجها طاقة مضافة ودافعة لتنمية المجتمع، ودفعة على طريق التطور والتقدم، في نطاق ذلك يقترح تناول القضايا التالية:

1-تمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع.

2-ظروف إدماج الشباب وتعميق انتمائهم للمجتمع.

3-تطوير أوضاع الطفولة العربية.

4-السياسات الاجتماعية للتعامل مع مسألة المسنين في المجتمع العربي.

5-السياسات الاجتماعية للتعامل مع مسألة المعوقين في العالم العربي.

6-الفقراء في المجتمع العربي، ظروف التهميش وسياسات الإدماج.

سادسًا المجتمع العربي وحوار الحضارات:

في هذا الجانب يمكن التعرض لمسألة حوار الحضارات ومحاولة استكشاف الدور الذى يمكن أن يلعبه المجتمع العربي فيما يتعلق بمسألة حوار الحضارات. وما هى الظروف التي تعوق

أداء الدور، ثم ما هي الشروط التي يؤدى توفرها إلى تعظيم الدور العربي فيما يتعلق بمسألة حوار الحضارات، وما هو العائد على المجتمع العربي من هذا الحوار. في هذا النطـاق يمكـن تناول القضايا التالية:

1-مكانة المجتمع العربي في بنية حوار الحضارات.

2-معوقات الأداء العربي في حوار الحضارات.

3-شروط تعظيم الأداء العربي في حوار الحضارات.

المدخل الأساسى للإصلاح

الاجتماعي العربي

في ضوء كل ما عرضناه من عناصر أساسية لإستراتيجية الإصلاح الاجتماعي العربي، يمكن القول أننا في حاجة إلى بلورة مدخل أساسى للإصلاح الاجتماعي.

وهذا المدخل – وضعا في الاعتبار الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول العربية المعاصرة – ينبغى أن يتمثل في ضرورة صياغة عقد اجتماعي عربي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي.

وهذا العقد من شانه أن يحدد على وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن، كما أنه لابد أن يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن والتزاماته. ويمكن القول أن الدولة العربية المعاصرة - بغض النظر عن تعدد أنماطها السياسية وجهودها في مجال التنمية البشرية المستدامة – قد تغولت إلى حد بعيد على حقوق المواطنين، خصوصا من الناحية السياسية والاقتصادية.

لقد أدت الممارسات السلطوية السياسية العربية إلى التضييق على دوائر المشاركة السياسية للمواطنين، كما أن الدولة – بالإضافة إلى بعض تيارات المجتمع المدنى العربي للأسف – مارست في كثير من الأحيان التضييق على حرية التفكير وحرية التعبير، بالإضافة إلى وضع قيود جسيمة على حرية التنظيم.

وقد أدت كل هذه الأوضاع إلى تجميد حركة المجتمع المدنى العربي، أو إلغاؤها كلية في بعض البلاد العربية. ولعله مما يبعث على الأمل في أن الإصلاح السياسي والاجتماعي يمكن أن يتحقق في الوطن العربي، أن المجتمع المدنى العربي تم إحياؤه في عديد من الدول العربية، وتأسست جمعيات غير حكومية متعددة، مارست نشاطاتها في مجال التنمية البشرية المستدامة، وبعضها تخصص في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، ولعبت في هذا المجال أدواراً بالغة الفاعلية مما أدى ببعض الحكومات العربية أن تنشئ مجالس قومية لحقوق الإنسان كما حدث في تونس وفي مصر منذ قريب.

وفي مجال السياسات الاقتصادية يمكن القول أن عديدا من الدول العربية حاولت القيام بجهود تنموية مختلفة، غير أن عديداً من هذه الجهود تعثرت نتيجة أسباب شتى لعل أهمها عدم ديموقراطية عملية إصدار القرار عموما والقرار التنموى خصوصا، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب وفق معايير موضوعية، بالإضافة إلى شيوع الفساد في عديد من الممارسات الاقتصادية.

أما في مجال السياسات الثقافية والإعلامية فيمكن القول أن الدولة العربية المعاصرة في حرصها على الهيمنة على الأجهزة الإعلامية على تنوعها منعت الحوار السياسي والثقافي بين الأصوات المتعددة، مما أدى إلى حالة احتقان واضحة، تبدو في اغتراب الجماهير والتشكيك في بعض الأحيان في مصداقية شرعية النظم السياسية.

ويمكن القول أنه في المجال الثقافي هناك صراع محتدم بين أصحاب الاتجاهات الليبرالية وأنصار السلطوية السياسية، كما أن هناك صراعا بين أنصار العلمانية بمعنى الفصل بين الدين والدولة، وأنصار الدولة الدينية سواء أعلنوا عن ذلك بشكل صريح أو ضمنى، والتي تهدف في الواقع من خلال عملية تأويل مشوهة للنصوص الدينية إلغاء وجود الدولة المدنية العربية، وإحلال دولة دينية مكانها يكون عمادها حلف بين بعض الساسة ورجال الدين الذين يمارسون

الحكم من خلال إصدار الفتاوى الدينية، وليس من خلال التشريعات التي تناقش في البرلمانات تحت رقابة الرأي العام.

ولعل تحليل الخطاب العربي المعاصر يكشف عن أن أيديولوجية التحريم والتكفير سائدة لدى عديد من الجماعات السياسية الفاعلة – بشكل شرعي أو غير شرعي - في عديد من المجتمعات العربية، وهو موقف يحتاج إلى صياغة سياسات ثقافية تنويرية تتبناها الدولة من ناحية، والأجنحة المتنورة في المجتمع المدني من ناحية أخرى.

في ضوء إخفاقات الدولة العربية المعاصرة، والتي تحيطها الضغوط الدولية من كل جانب، بسبب سياسات العولمة من ناحية، ومحاولات التدخل السياسي من القوى العظمى من ناحية أخرى، والتي تهدف إلى إجبارها على الإصلاح السياسي والاقتصادي، لابد من صياغة عقد اجتماعي عربي جديد، يصف الدولة والمواطنين في جبهة واحدة لا تناقض بين أطرافها من خلال القبول الطوعي للدولة العربية بالاستجابة للمطالب الشعبية العربية في تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الهوية الثقافية.

وقد تبدو فكرة صياغة عقد اجتماعي عربي جديد فكرة مثالية، واجهت انتقادات متعددة، إلا أن الباحث اللبناني المعروف غسان سلامة سبق له في دراسة رائدة أن عرض بالتفصيل لتعريف العقد الاجتماعي العربي المرغوب وحدد أركانه وفند الانتقادات التي توجه له.

(أنظر: غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد "بحث في الشرعية الدستورية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

وإذا كان غسان سلامة معنيًا أساسًا بالشرعية الدستورية كمدخل أساسي للإصلاح السياسي، إلا أنه بثاقب بصره لم يغفل الإصلاح الاجتماعي، فخصص له فصلا خاصا بعنوان نحو "عقد اجتماعي جديد" مآخذ وردود.

وهو يقرر أن "الكلام عن عقد اجتماعي لا يفترض أن تكون المجتمعات قد قامت تاريخيا على هذا الأساس. مفهوم العقد يدل هنا فقط على أنه أمام البشر الملتقين في جماعة ما، إمكانات مختلفة يختارون من بينها لتنظيم الشأن العام، وأن المؤسسات القائمة هي بطريقة أو بأخرى، نتاج خيار أساسي تم في لحظة معينة في التاريخ".

ويضيف "ليس من الضروري أن يتضمن العقد الجديد شؤون الحياة العامة كافة بل عليه في الأساس التركيز على تلك المساحات من الحياة العامة حيث مازالت مؤسسة العلاقات الاجتماعية والسياسية هشة وبلا مصداقية" وذلك كالتمثيل السياسي أو حقوق الأفراد والأقليات.

ويركز غسان سلامة على أننا في حاجة إلى "نظام اجتماعي عربي جديد".

ويتساءل في فقرة بالغة الأهمية وكأنه يكتبها اليوم "هل ندع هذا النظام الذي لا مفر من ولادته، يتكون وفقا لمعطيات اعتباطية، وفقا لمنطق القوة الأكبر، أو وفقا لمصالح القوى الأجنبية؟ أم على عكس ذلك هل نبادر ونحن نعلم تماما أن لا مفر من نظام جديد، إلى بنائه على أسس تعاقدية، وذلك في هذه المرحلة الانتقالية بالذات قبل انهيار النظام الاجتماعي السابق تماما وقبل فرض نظام جديد، قد لا يكون العرب قد أسهموا تماما في التخطيط له ووضع أسسه وفق قواعد العقد والعقل والرشد؟"

ويرد غسان سلامة بذكاء على ما يؤخذ على فكرة العقد الاجتماعي في التشكيك في استقلالية الأطراف في التفاوض حول عقد وتبنيه. فالبعض يقول أن الدولة العربية تابعة داخليا إزاء العصبيات الأسرية والطائفية والجهوية والطبقية، وإنها – بالإضافة إلى ذلك –

أسيرة تبعيتها للخارج. لذا فمن غير المتوقع أن يقوم نظام بالتفكير بتعاقد جديد لا يكون الحماة الخارجيون راضين عنه.

على أساس أن الاستقلال عن النظام الدولى الظالم والمهيمن حاليا أمر يبدو لكثير من القادة في غاية الصعوبة. ويضيف سلامة "وقد يطال التشكيك في الطرف الآخر من التعاقد أي المجتمع نفسه. فكيف لجماهير مقهورة مشرذمة مرتهبة أن تتفاوض على عقد جديد مع سلطات تقهرها، تشرذمها، وترهبها؟

وسؤال آخر: "هل من الممكن للمجتمعات الأهلية العربية أن يكون لها من الاستقلال الكافي عن الطبقات والطوائف والأحزاب التي تعمل من خلالها، لكى تحدد مصالح مجتمعية شاملة تكون فوق المصالح والأهداف الفئوية؟"

ويرد على هذه الانتقادات بالقول أن مجتمعات عربية كثيرة حددت أهدافًا عامة لها وهى تحت نير الاستعمار من الجزائر إلى العراق مروراً بسوريا واليمن. واستطاع الوطنيون في مرحلة محددة رفع شعار الاستقلال السياسي هدفًا أسمى للمجتمع بأسره، بينما كان جنود القوى الدخيلة مازالوا يحتلون الأرض العربية.

وخلاصة الأمر أننا كمدخل شامل للإصلاح الاجتماعي العربي نرى ضرورة مناقشة فكرة عقد اجتماعي عربى جديد بين الدولة العربية والمواطنين، وفي هذا المجال لابد من الاستفادة من الفكر الإصلاحى العربي الذى سبق أن صاغه ممثلو الاتجاهات السياسية العربية الرئيسية وهم القوميون والليبراليون والماركسيون والإسلاميون.

وقد قام بجهد بارز في هذا المجال مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت والذى عقد مبكراً في عام 1987 ندوة حاشدة في قبرص موضوعها "أزمة الديموقراطية في الوطن العربي"، حدث فيها إجماع بين

كافة التيارات على الديموقراطية باعتبارها المدخل الأساسى للإصلاح.

كما أن هذا المركز عقد ندوة بالغة الأهمية في الرباط بالمغرب عام 2001 موضوعها "نحو مشروع نهضوى عربى" ويتضمن المجلد الذى نشرت فيه الأبحاث والتعقيبات والمناقشات خطة متكاملة لنهضة حضارية عربية شاملة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا لابد أن تؤمن بفضيلة التراكم المعرفي، ولا نتحدث عن الإصلاح العربي اليوم وكأننا نبدأ من الصفر.

لقد بدأ الحديث بشكل جدى عن الإصلاح منذ هزيمة يونيو 1967، في إطار ما أطلقنا عليه من قبل الموجه الثانية من موجات النقد الذاتى. واستمرت الموجة من بعد في صورة ندوات ومؤتمرات عربية متعددة عقدت في عواصم عربية شتى.

فلننظر نظرة نقدية لما صيغ من مشروعات نهضوية من قبل، ولنجدد النظر فيها وضعا في الاعتبار تحولات العالم وخصوصاً بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001.

وليكن الإصلاح بمبادرة عربية خلاقة تجمع عليها النظم السياسية العربية والمثقفون وجمعيات المجتمع المدنى.

إن رحلة طولها ألف ميل تبدأ بخطوة واحدة !

ولتكن هذه الخطوة هى صياغة عقد اجتماعي عربى جديد.